



المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي
National Economic and social Development Board

نقطة ضوء

دورية تصدر عن المجلس لتسليط الضوء على مواضيع الساعة

(إدارة سعر الصرف والنظام الأنسب للاقتصاد الليبي)



WWW.NESDB.LY

جميع الحقوق محفوظة
للمجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي

الإصدار الدوري

التاسع عشر

المقدمة:

يعد نظام سعر الصرف من أهم أدوات السياسة النقدية التي يعتمد عليها أي اقتصاد لضمان الاستقرار المالي ومواجهة الصدمات الاقتصادية، وبينما تختلف الدول في إدارة أنظمة سعر الصرف (ثابت، عائ، مدار) ، فإن اختيار النظام الأنسب يعتمد على هيكلها الاقتصادي وإمكانياتها المالية وأهدافها التنموية.

في هذه الورقة سيتم تناول المحاور التالية من حيث:

- 1/ سعر الصرف الثابت. 3
- 1.1 أدوات تدخل المصرف المركزي: 3
- 1.2 المميزات: 3
- 1.3 العيوب والتحديات: 3
- 1.4 أمثلة تطبيقية: 3
- 1.5 متى يستخدم هذا النظام: 3
- 1.6 تحليل التكاليف والفوائد: 3
- 2/ سعر الصرف المدار. 4
- 2.1 أدوات تدخل المصرف المركزي: 4
- 2.2 المميزات: 4
- 2.3 العيوب والتحديات: 4
- 2.4 أمثلة تطبيقية: 4
- 2.5 متى يستخدم هذا النظام: 4
- 2.6 تحليل التكاليف والفوائد: 4
- 3/ النظام العائم. 5
- 3.1 أدوات تدخل المصرف المركزي: 5
- 3.2 المميزات: 5
- 3.3 العيوب والتحديات: 5
- 3.4 أمثلة تطبيقية: 5
- 3.5 متى يستخدم هذا النظام: 5
- 4/ مقارنة سريعة بين الأنظمة: 6
- 5/ مقارنة حسب الأدوات والسياسات 6
- 6/ توصيات لاختيار النظام المناسب: 7
- 7/ ما هو النظام الأنسب للاقتصاد الليبي؟ 7
- 8/ كيف يمكن البدء في تطبيق سعر الصرف المدار : 8
- 9/ الخطة الزمنية للتنفيذ للإصلاحات: 9
- 10/ الخاتمة 11

1/ سعر الصرف الثابت

يتم تحديد سعر صرف العملة المحلية مقابل عملة أخرى (مثل الدولار أو اليورو) أو سلة عملات، مع التزام المصرف المركزي بالحفاظ على هذا السعر من خلال التدخل المستمر في سوق الصرف الأجنبي وهذا النظام المعمول به في ليبيا.

1.1 أدوات تدخل المصرف المركزي:

- شراء أو بيع العملات الأجنبية للحفاظ على السعر المحدد، سواء ببيع الاحتياطيات لدعم العملة أو شراء فائض العرض لتفادي ارتفاعها.
- تعديل أسعار الفائدة لجذب أو طرد رؤوس الأموال الأجنبية للمحافظة على استقرار سعر الصرف.
- فرض قيود على الصرف مثل تحديد كميات التحويلات أو تقييد المعاملات بالعملة الأجنبية.
- ربط العملة المحلية بعملة قوية أو بسلة من العملات، مثل ربط الدينار الليبي بحقوق السحب الخاصة (SDR).

1.2 المميزات:

- الاستقرار النقدي من خلال تقليل التقلبات المفاجئة في الأسعار، مما يفيد التجارة والاستثمار.
- الحد من التضخم خاصة في الدول التي تعتمد على الاستيراد، حيث تحافظ على أسعار السلع المستوردة.
- جذب الاستثمار الأجنبي بسبب انخفاض مخاطر تقلبات العملة.

1.3 العيوب والتحديات:

- استنزاف الاحتياطيات وقد يجبر المصرف المركزي على بيع احتياطياته الأجنبية بكثافة للدفاع عن سعر الصرف.
- فقدان الاستقلالية النقدية بسبب أن السياسة النقدية تصبح تابعة لتحركات العملة المربوطة بها (مثل الفائدة الأمريكية في حالة الربط بالدولار).
- التعرض لهجمات المضاربة إذا فقد المستثمرون الثقة في قدرة المصرف على الحفاظ على السعر.
- صعوبة التكيف مع الصدمات الاقتصادية مثل انخفاض الصادرات أو الأزمات المالية.

1.4 أمثلة تطبيقية:

- المملكة العربية السعودية: الريال مرتبط بالدولار عند 3.75 ريال/دولار.
- الكويت: الدينار الكويتي مرتبط بسلة من العملات الرئيسية، مع إدارة البنك المركزي للحفاظ على استقرار قيمته.

1.5 متى يستخدم هذا النظام:

- الاقتصادات الصغيرة والمفتوحة التي تعتمد على التجارة الدولية.
- الدول ذات العملات الضعيفة التي تحتاج إلى تعزيز الثقة بالعملة المحلية.
- الاقتصادات المعتمدة على سلع معدمة على الصناعات الهيدروكربونية (مثل النفط) لتجنب تقلبات الإيرادات.

1.6 تحليل التكاليف والفوائد:

• الإيجابيات:

- يقلل تكاليف المعاملات الدولية.
- يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر.

• السلبيات:

- يفقد المصرف المركزي السيطرة على السياسة النقدية.

■ عرضة لأزمات العملة (مثل أزمة التايواني 1997).

2/ سعر الصرف المدار

هو نظام يتم فيه تحديد سعر الصرف بناء على آلية السوق، مع تدخل المصرف المركزي لتوجيه القيمة ضمن نطاق معين أو لمنع التقلبات الحادة.

2.1 أدوات تدخل المصرف المركزي:

- التدخل في السوق المفتوحة ببيع أو شراء العملات الأجنبية (مثل الدولار) للتأثير على العرض والطلب.
- تعديل أسعار الفائدة وذلك لجذب رؤوس الأموال أو الحد من التضخم.
- التحكم في تدفقات رأس المال من خلال فرض قيود على التحويلات الخارجية.
- استخدام الاحتياطات الأجنبية لدعم العملة المحلية عند الحاجة.

2.2 المميزات:

- المرونة النسبية والتكيف مع الصدمات الاقتصادية دون تقلبات حادة.
- الحد من التقلبات الكبيرة لحماية الاقتصاد من تقلبات السوق غير المبررة.
- السيطرة على التضخم خاصة في الدول المعتمدة على الاستيراد.
- تعزيز ثقة المستثمرين عبر إشارات استقرار السياسة النقدية.

2.3 العيوب والتحديات:

- الحاجة إلى احتياطات كبيرة وذلك لضمان فعالية التدخلات.
- ضغوط مستمرة على المصرف المركزي خاصة في حالات المضاربة.
- في حالة غياب الشفافية قد يؤدي إلى فقدان الثقة في السياسات النقدية.
- قد يؤدي التدخل السياسي إلى التأثير على استقلالية المصرف المركزي.
- تحتاج إلى كادر وظيفي على الكفاءة.

2.4 أمثلة تطبيقية:

- الأردن يستخدم نظام سعر صرف مرن مع تدخل البنك المركزي للحفاظ على الاستقرار.
- بوتسوانا تدخل البنك المركزي للحفاظ على قيمة البولا ضمن نطاق محدد.

2.5 متى يستخدم هذا النظام:

1. الانتقال من ثابت إلى عائم كمرحلة وسيطة.
2. الدول المعتمدة على الاستيراد للسيطرة على التضخم.
3. ضعف الثقة بالعملة المحلية لتعزيز الاستقرار.

2.6 تحليل التكاليف والفوائد:

- الإيجابيات:

- يجمع بين مزايا الثابت والعائم.
- يحد من التقلبات دون التخلي عن المرونة.

• السلبيات:

- قد يؤدي إلى تشوهات إذا أسيء استخدامه (مثل ظهور سوق سوداء).
- يتطلب كفاءة في إدارة الاحتياطات.

3/ النظام العائم

يتحدد سعر الصرف بشكل كلي بناءً على قوى العرض والطلب في السوق دون تدخل مباشر من المصرف المركزي، مع احتمالية تدخل محدود في حالات التقلبات الحادة.

3.1 أدوات تدخل المصرف المركزي:

- العرض والطلب: يؤثران على سعر الصرف بناءً على تدفقات التجارة والاستثمار.
- التضخم وأسعار الفائدة: تؤثر في جاذبية العملة للمستثمرين الأجانب.
- العوامل السياسية والاقتصادية: مثل النمو الاقتصادي أو عدم الاستقرار السياسي.

3.2 المميزات:

- مرونة عالية حيث يتكيف تلقائياً مع الصدمات الاقتصادية (مثل انخفاض الصادرات أو الأزمات).
- استقلالية السياسة النقدية حيث أن المصرف المركزي يحدد أسعار الفائدة حسب الظروف المحلية دون قيود.
- تقليل الحاجة للاحتياطات الأجنبية لأن السعر يحدد بالسوق.
- شفافية أعلى يعكس السعر الحقيقي لقوة الاقتصاد.

3.3 العيوب والتحديات:

- تقلبات حادة التي تضر بالشركات المستوردة أو المصدرة بسبب تغير الأسعار فجأة.
- مخاطر المضاربة حيث تتعرض العملة لهجمات مضاربة في أوقات عدم الاستقرار.
- صعوبة التخطيط طويل الأجل بسبب عدم القدرة على التنبؤ بأسعار الصرف بدقة.
- تأثير التضخم المستورد يسبب ارتفاع سعر العملات الأجنبية قد يرفع أسعار السلع المستوردة.

3.4 أمثلة تطبيقية:

- الولايات المتحدة الدولار الأمريكي يتحدد بعملة عائمة.
- اليابان الين الياباني خاضع لنظام العائم مع تدخلات نادرة.
- الاتحاد الأوروبي اليورو يتذبذب حسب السوق (مع بعض التدخلات أحياناً).

3.5 متى يستخدم هذا النظام:

- الاقتصادات الكبيرة والمتنوعة التي لديها قدرة على امتصاص التقلبات.
- الدول ذات الأسواق المالية الناضجة حيث تكون قوى السوق فعالة.
- البلدان التي تريد تجنب ضغوط الحفاظ على احتياطات كبيرة.

3.6 تحليل التكاليف والفوائد:

• الإيجابيات:

- يتكيف تلقائياً مع اختلالات ميزان المدفوعات.

▪ يحافظ على استقلالية السياسة النقدية.

• السلبيات:

▪ تقلباته قد تضر بالتجارة والاستثمار.

▪ يحتاج إلى أسواق مالية متطورة.

4/ مقارنة سريعة بين الأنظمة:

المعيار	الثابت	المدار	العائم
تحديد السعر	محدد مسبقًا من المصرف المركزي	خاضع للسوق مع تدخل محدود	تحدده قوى السوق بالكامل
المرونة	منخفضة	متوسطة	عالية
التدخل الحكومي	مرتفع (مستمر)	متوسط (حسب الحاجة)	منخفض (نادرًا)
الاحتياطات المطلوبة	كبيرة جدًا	كبيرة	محدودة
الاستقلالية النقدية	معدومة تقريبًا	محدودة	كاملة
المناسب	اقتصادات صغيرة/معتمدة على تجارة	اقتصادات ناشئة/هشة	اقتصادات قوية/متنوعة
مخاطر التقلبات	منخفضة	متوسطة	عالية
الشفافية	عالية (قواعد واضحة)	متوسطة (قد تكون غير واضحة أحيانًا)	عالية (تحددها السوق)
السيطرة على التضخم	فعال إذا كانت العملة المربوط بها مستقرة	فعالة مع تدخل ذكي	صعبة بسبب تقلبات السوق
الاستقرار النقدي	الأفضل للاستقرار المالي قصير المدى	يوازن بين الاستقرار والمرونة	يؤدي إلى تقلبات تضر بالاستقرار
جذب الاستثمار الأجنبي	يقلل مخاطر الصرف للمستثمرين	يحاول توفير بيئة متوازنة :	يزيد المخاطر لكنه يعكس الواقع الاقتصادي
مواجهة الأزمات	يتطلب إنفاقًا هائلًا من الاحتياطات	أكثر مرونة في التكيف من الثابت	يتكيف تلقائيًا مع الصدمات

5/ مقارنة حسب الأدوات والسياسات

النظام	الأدوات المستخدمة	التكاليف/المخاطر
الثابت	• شراء/بيع العملات الأجنبية بكثافة. • رفع/خفض الفائدة للحفاظ على الربط.	• استنزاف الاحتياطات. • فقدان السيطرة على السياسة النقدية.
العائم الحر	• عدم تدخل مباشر. • الاعتماد على سياسات نقدية غير مباشرة (مثل سعر الفائدة).	• تقلبات حادة قد تضر بالاقتصاد. • صعوبة التنبؤ بأسعار الصرف.

المدار	• تدخل انتقائي في السوق. • استخدام مشتقات مالية. • ضوابط رأس المال أحياناً.	• يحتاج إلى إدارة ذكية. • خطر فقدان المصداقية إذا فشلت التدخلات.
--------	---	---

6/ توصيات لاختيار النظام المناسب:

النظام المناسب	السبب	نوع الاقتصاد
ثابت أو مدار	لحماية الاقتصاد من تقلبات العملات الكبرى.	اقتصادات صغيرة مفتوحة
عائم حر	لضمان مرونة السياسة النقدية.	اقتصادات كبرى مستقرة
مدار	لموازنة بين جذب الاستثمار وحماية الاقتصاد من الصدمات.	اقتصادات ناشئة
مدار أو ثابت	للسيطرة على التضخم المستورد.	اقتصادات تعتمد على الاستيراد

7/ ما هو النظام الأنسب للاقتصاد الليبي؟

المعيار	الثابت	المدار	العائم الحر
مستوى الاستيراد	فعال	ممتاز (الأفضل)	خطر (يؤدي لتقلبات شديدة)
الاحتياطات	مرهق	يتطلب موارد معتدلة	أقل احتياج
السياسة النقدية	غير مرنة	مرنة جزئياً	مرنة
سوق موازية	يتسبب بخلقها	يعالجها تدريجياً	يغذيها مباشرة
الاستقرار السياسي	يتطلب استقرار قوي	يتكيف مع هشاشة مؤسسية	غير مناسب
مستوى الشفافية المطلوب	متوسط	عالي (لضمان المصداقية)	مرتفع جداً

النتيجة:

بالنظر إلى الهشاشة المؤسسية، اعتماد الاستيراد، هشاشة السوق المالي، وتضخم السوق الموازي، فإن نظام سعر الصرف المدار هو الأنسب حالياً للاقتصاد الليبي، شريطة أن يتم تنفيذه عبر مراحل شفافة، مصحوباً بخطة إصلاح نقدي ومصرفي وهيكلية، لكن من الممكن أن يحمل مخاطر عالية تتعلق بعدم عمل السياسات الاقتصادية بشكل متناغم خصوصاً وأن الانفاق العام هو المحرك الرئيسي لزيادة الطلب على العملة الصعبة.

الميزة	توضيح
مرونة نسبية	يتيح تكيف العملة مع العرض والطلب في السوق.
استقرار نسبي	يسمح للبنك المركزي بالتدخل لمنع التقلبات الحادة.
دعم الثقة	يمنح إشارة إيجابية للأسواق بأنه يوجد تحكم عقلائي.
تحكم جزئي بالتضخم	من خلال التدخلات المدروسة عند الضرورة.

8/ كيف يمكن البدء في تطبيق سعر الصرف المدار :

للبدء في تطبيق نظام سعر الصرف المدار بشكل فعال، يتعين على الدولة الليبية تنفيذ مجموعة من الإصلاحات الشاملة في السياسات المالية والنقدية ومصرفي وهيكلية، بالإضافة إلى تنويع الاقتصاد بحيث لا يعتمد بشكل شبه كامل على النفط والغاز كمصدر وحيد للدخل، كما يجب على مصرف ليبيا المركزي الالتزام التام بمبادئ الشفافية، وذلك لتعزيز ثقة السوق ومنحها الطمأنينة اللازمة لاستقرار الأوضاع المالية والنقدية.

أولاً: تحديد الهدف والسياسة العامة:

- تحديد نطاق مستهدف لسعر الصرف، مثلاً بين "4.5 و 5.2" دينار للدولار.
- وضع سياسة واضحة للتدخل من قبل مصرف ليبيا المركزي عند الخروج عن هذا النطاق.
- تبني إطار تواصلي شفاف مع السوق لشرح آلية العمل وتوقعات التدخل.

ثانياً: تقوية الاحتياطات الأجنبية:

- لضمان قدرة المصرف المركزي على التدخل، يجب تعزيز الاحتياطات من العملات الأجنبية من خلال استقرار صادرات النفط وتحسين إدارة العوائد.
- تقليص الفجوة بين السعر الرسمي والسوق الموازي لتخفيف الضغط.

ثالثاً: توحيد سعر الصرف:

- البدء بإجراءات جديّة لتقليص الفجوة بين السعر الرسمي والسعر في السوق الموازي.
- دمج السوق الموازي تدريجياً في السوق الرسمي عبر أدوات مثل:
 - توسيع الاعتمادات المستندية.
 - تسهيل الحوالات والتحويلات للأفراد والتجار.

رابعاً: الإصلاح النقدي والمصرفي:

- إصلاح نظام الحوالات والتحويلات لضمان وصول العملة الأجنبية عبر القنوات الرسمية.
- رقمنة العمليات المصرفية لزيادة الشفافية والسيطرة.
- إعادة هيكلة البنوك العامة وتعزيز استقلالية مصرف ليبيا المركزي.

خامساً: وضع أدوات تدخل ذكية ومراقبة مستمرة:

- استخدام أدوات مثل:
 - بيع وشراء العملات الأجنبية بشكل انتقائي حسب العرض والطلب.
 - تعديل سعر الفائدة لامتناس أو تحفيز السيولة.
 - فرض أو تخفيف القيود على تدفقات رأس المال حسب الحاجة.
- إنشاء وحدة مراقبة لسوق الصرف داخل المصرف المركزي لتتبع البيانات والتدخل في الوقت المناسب.

سادساً: إجراءات داعمة بالتوازي:

- ضبط المالية العامة (خفض الإنفاق غير الضروري، تحسين الإيرادات).
- تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط فقط.

- إصلاح بيئة الاستثمار لدعم استقرار الطلب على الدينار.

سابعًا: الشفافية والتواصل مع السوق

- إعلان مراحل التطبيق بوضوح.
- إصدار تقارير دورية من مصرف ليبيا المركزي حول:
 - سعر الصرف.
 - حجم التدخلات.
 - الوضع النقدي والمالي.
 - إفصاح التام للأرصدة من النقد الاجنبي.

9/ الخطة الزمنية للتنفيذ الاصلاحات:

البند	الوصف التفصيلي
المرحلة	المرحلة الاولى: (الشهر 3-4) الإعداد والتصميم
الهدف العام	إعداد خطة العمل لتعزيز استقرار سعر الصرف والسيطرة على التضخم
الإجراءات الفنية	• تحديد نطاق سعري واقعي ($\pm 8\%$ من سعر الأساس). • بناء نموذج تدخلي مرن لتقييم توقيت وآلية تدخل البنك المركزي.
الإجراءات التنفيذية	• تشكيل لجنة تنسيقية دائمة بين البنك المركزي ووزارة المالية ووزارة التخطيط ووزارة الاقتصاد. • رفع تقارير أسبوعية عن التقدم لرئاسة الحكومة.
مؤشرات الأداء (KPIs)	• إنجاز ونشر خطة النظام بشكل رسمي. • استقرار في السوق الموازي أو انخفاض في تقلباته بنسبة 10%.
المخاطر المحتملة	• مقاومة سياسية ومجتمعية للتغيير.

البند	الوصف التفصيلي
المرحلة	المرحلة الثانية: (الشهر 4-6) - تهيئة السوق والمؤسسات
الهدف العام	• سحب السيولة من العملة المتداولة لدى الجمهور. • استعادة الثقة بالقنوات الرسمية للصرف.
الإجراءات الفنية	• زيادة تغذية قنوات الصرف الرسمية بالعملة الأجنبية. • ضبط والزام التسعير الرسمي للصرافين. • دعم وتشجيع الإقبال على الحوالات القانونية.
الإجراءات التنفيذية	• إصدار قرار بمراجعة شاملة لأنظمة وتحويلات العملة.
مؤشرات الأداء (KPIs)	• زيادة حجم الحوالات الرسمية بنسبة 20%. • تقليص الفجوة السعرية بين السوق الرسمي والسوق الموازي بنسبة 15%.
المخاطر المحتملة	• استمرار عمليات تهريب العملة أو المضاربة غير المنضبطة. • ضعف التزام قنوات الصرف (مثل الصرافين) بضوابط المصرف المركزي.

المرحلة	البند
المرحلة الثالثة (الشهر 6-12) – تفعيل التدخل المدار	الوصف التفصيلي
الهدف العام	- تحقيق استقرار السوق ضمن النطاق السعري المحدد. - تقليل العشوائية والمضاربة في حركة السوق.
الإجراءات الفنية	- تنفيذ عمليات تدخل شبه يومية (شراء/بيع) في سوق العملة. - استخدام مؤشرات فنية للتداول (مثل متوسطات الحركة، ومخزون السوق).
الإجراءات التنفيذية	- إنشاء وحدة متخصصة لسوق النقد الأجنبي ضمن المصرف المركزي. - تفعيل نظام بيانات لحظي لرصد التداولات وأحجام السوق.
مؤشرات الأداء (KPIs)	- حصر تقلبات السوق ضمن هامش $\pm 5\%$ من النطاق المستهدف. - ملاحظة استجابة السوق للإشارات والتدخلات الرسمية.
المخاطر المحتملة	- فشل في توقيت عمليات التدخل (مبكراً أو متأخراً). - غياب أدوات تنفيذ سريعة وكافية لتحقيق الأثر المطلوب.

المرحلة	البند
المرحلة الرابعة (الشهر 12-) توحيد السعر واستقرار التعاملات.	الوصف التفصيلي
الهدف العام	- دمج السوق الرسمي والسوق الموازي. - جذب السيولة إلى النظام الرسمي.
الإجراءات الفنية	- تنفيذ حزمة إصلاحات مالية ونقدية وتجارية وتعديل السعر الرسمي تدريجياً ليقترّب من السعر الواقعي. - طرح شهادات استثمارية إسلامية مرتبطة بمشاريع حقيقية وأرباح فعلية.
الإجراءات التنفيذية	- إصدار تعليمات جديدة لتوحيد التسعير داخل البنوك. - إصدار حسابات جارية بدون فوائد تقديم خدمات مميزة بدلاً عن الفوائد.
مؤشرات الأداء (KPIs)	- تقارب سعر الصرف في السوقين ليكون الفرق أقل من 0.2 دينار. - ارتفاع حجم الودائع بالعملة المحلية (الدينار) بنسبة 10%.
المخاطر المحتملة	- فقدان السيطرة على السوق بسبب موجات مضاربة قوية. - تدخلات خارجية (أمنية أو سياسية) تعكّر صفو الاستقرار.

المرحلة	البند
المرحلة الخامسة (الشهر 12- 24) الإصلاح الهيكلي والمصرفي	الوصف التفصيلي
الهدف العام	- تقوية الجهاز المصرفي. - زيادة الكفاءة التنظيمية.
الإجراءات الفنية	تنفيذ خطة حوكمة شاملة للبنوك الحكومية، إنفاذ معايير المحاسبية لإعداد التقارير المالية (IFRS) والبدء في تطبيق معايير (BIS Basel Accords) المصرفية، وتطبيق المعايير الإحصائية "Fundamental Principles of Official Statistics" و تطبيق معيار ISO

9001 في إدارة الجودة، تطبيق المعايير (SNA – System of National Accounts) في إدارة الحسابات القومية.	
- دمج البنوك الصغيرة غير الفعالة. - رقمنة عمليات بيع وشراء العملة.	
إصدار قانون معدل لقانون الصرف والنقد.	الإجراءات التنفيذية
- تحقيق شفافية أكبر في التعاملات المالية. - نشر تقارير مالية فصلية دورية.	مؤشرات الأداء (KPIs)
- مقاومة التغيير من الإدارات القديمة أو المتضررة من الإصلاح. - ضعف البنية التحتية الرقمية الحالية.	المخاطر المحتملة

الوصف التفصيلي	البند
المرحلة السادسة (الشهر 24 -) - التقييم وإعلان الاستقرار	المرحلة
- تقييم جدوى نظام سعر الصرف المدار. - وضع خارطة طريق للمراحل المستقبلية للإصلاح النقدي.	الهدف العام
- مراجعة شاملة لأداء نظام سعر الصرف المدار خلال الفترة الماضية. - إعداد مقترحات لتوسيع النطاق السعري أو التحول لنظام أكثر مرونة.	الإجراءات الفنية
- عقد منتدى عام مشترك مع ممثلي القطاع الخاص لمناقشة النتائج. - إصدار بيان ختامي رسمي يعلن استقرار الوضع النقدي.	الإجراءات التنفيذية
- تحسن مؤشر الثقة في القطاع المصرفي بنسبة 30%. - استقرار أو نمو احتياطي النقد الأجنبي.	مؤشرات الأداء (KPIs)
- ظهور أزمات خارجية جديدة (اقتصادية أو سياسية). - عدم الالتزام السياسي بتوصيات المرحلة الختامية وخطة المستقبل.	المخاطر المحتملة

10 / الخاتمة

يظل نظام سعر الصرف المدار خيارًا مناسبًا للعديد من الدول، خاصة تلك التي تسعى لتحقيق توازن بين الاستقرار والمرونة. ومع ذلك، نجاحه يتطلب إدارة حكيمة، موارد كافية، ومؤسسات نقدية قوية. في ظل التحديات الاقتصادية العالمية، قد تزداد أهمية هذا النظام كأداة لمواجهة عدم الاستقرار المالي، ولاتزال ليبيا تفتقر لليبيا الى العديد من القدرات التي يمكن أن تجعلها قادرة على إدارة سعر الصرف بفاعلية، عليه من الأفضل أن يتم التركيز على أن تعمل السياسات الاقتصادية بشكل متناغم ضمن إطار إصلاحي متدرج يتم فيه السيطرة على التضخم وسعر الصرف والتركيز على زيادة نمو الناتج المحلي الاجمالي.